مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية على البلدان العربية غير النفطية
اسم الكاتب: د. محمود زنبوعة، د. ثناء أبا زيد، حافظ بلال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3924
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 23:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية على البلدان العربية غير النفطية

الدكتور محمود زنبوعة*
الدكتورة ثناء أبا زيد **
حافظ بلال***

(قبل للنشر في 2003/5/8)

□ الملخّص □

أصبحت مشكلة الديون الخارجية اتي نمت إلى مستويات عالية في العقود الأخيرة من أخطر وأعقد القضايا التي تواجه الاقتصاد العربي وتمنعه من الانطلاق نحو تحقيق خطوات تنموية شاملة، تمكنه من مواجهة التحديات الخارجية.

فقد نمت تلك الديون بسبب مجموعة من العوامل الخارجية و السياسات الاقتصادية والتنموية الخاطئة والتي نظرت إلى الموارد الخارجية على أنها بديل للموارد المحلية، كما أنها عجزت عن إيجاد الحلول الكفيلة بإيجاد مخرج تنموي يساعد على سداد تلك الديون لذلك فإن نجاح الدول العربية في بناء مشروع تنموي مستقل يتطلب أن تكون أهمية التمويل الخارجي متناقصة عبر الزمن وأن تكون أهمية التمويل المحلي متنامية باستمرار وذلك بالعمل على رفع معدل الادخار المحلي .

* أستاذ في قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . دمشق . سوريا .
** مدرسة في قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سوريا .
*** طالب ماجستير في قسم الاقتصاد . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سوريا .

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

Social and Economic Effects of External Debts on Non-Oil Arab Countries

Dr. Mahmoud zanbouaa*
Dr. Thanaa Aba Zaed **
Hafez Belal***

(Accepted 8/5/2003)

□ ABSTRACT □

Arab external debts have risen to high levels in recent decades, creating one of the most dangerous and complicated problems for the Arab economy. External debts stand in the way of Arab economy, hindering its moves towards comprehensive development that enables it to face external challenges.

External debts have grown because of a number of external factors and wrong internal economic policies, which saw external resources as alternative to local ones, and which failed to come up with creative solutions that enable the countries to pay off their debts. Therefore, for a Arab countries to succeed in drawing a developmental project requires less reliance on external financing and a growing reliance on local money through increase of the rate of local savings.

*** Professor in the department of economics, faculty of economics Damascus university, Damascus Syria .**

** Lecturer in the department of economics, faculty of economics tishreen university, lattakia, Syria .

*** student preparing for the degree of master in economics, faculty of economics, tishreen university, lattakia, Syria .

مقدّمــة :

نشأ عن تطور حجم الديون الخارجية ووصولها إلى مستويات حرجة، مجوعة كبيرة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي انعكست سلباً على البلدان العربية غير النفطية، وهذه الآثار لم تكن ناجمة عن القروض ذاتها بل كانت نتيجة الاستخدام السيئ وغير المدروس لهذه القروض ، لأنه لو تم استخدام القروض الخارجية في تمويل المشاريع الإنتاجية ذات العائد السريع ، فإن ذلك كان سيؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل القومي ، وبالتالي وفاء الدولة بجميع التزاماتها المالية دون حدوث أي آثار ومنعكسات سلبية على عمليات التنمية وخططها على المدى المتوسط والبعيد ، ولكن الذي حدث كان العكس ، فقد نشأت عن هذه الديون مجموعة كبيرة من الآثار السلبية التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ عجلة النمو في بعض هذه الدول و توقفها في بعضها الآخر ، فخرج القرض بذلك عن المنطق الذي يقول أن القرض يحمل في ذاته قوة نفيه وإلغائه ، لأن الذي حدث هو العكس ، إذ بدأت القروض تجر بعضها بعضاً فتراكم لتصبح قوة تضاعف التبعية وتكبح التنمية وتشوهها . (هيلان ،1998) .

أهميـة البـحث وأهدافـه:

لدراسة مشكلة الديون الخارجية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة، وذلك على اعتبار أن هذه الآثار السلبية تمس مصالح ومصير ثلاث عشرة دولة عربية مدينة تمثل سكانها الأغلبية الساحقة للشعب العربي كلّه، ولذلك فإن هذه المشكلة أصبحت من أخطر وأعقد القضايا الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العربي لأنها تمنعه من الانطلاق نحو تحقيق خطوات تنموية شاملة وبناء قاعدة اقتصادية متينة تبنى على أسس علمية وتكنولوجية تمكننا من الدخول كطرف فاعل إلى عالم التكتلات الاقتصادية الدولية . (الحوراني، 1997) .

أما الهدف من هذا البحث فهو التعرف على حجم الديون، ومن ثم التعرف على الأسباب التي ساهمت بذلك، ومن ثمّ تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي نجمت عن تراكم هذه الديون في البلاد العربية غير النفطية. وهذا ما سيدفعنا إلى البحث عن الحلول السليمة التي تُخرج تلك البلاد من هذه الورطة التي أضافت إلى مشاكلنا الكثيرة مشكلة غاية في التعقيد ستكون لها آثار خطيرة في المستقبل القريب، هذا إن لم تكن آثارها قد بدأت تظهر فعلاً.

تحديـد المشكـلة وفروض البـحث :

بعد مرور سنوات طويلة على السير في طريق الاستدانة الوعر وجدت الدول العربية نفسها في حيرة من أمرها، فهي لم تنجح في بناء القاعدة الاقتصادية المتينة والمستقلة، و بنفس الوقت عجزت عن سداد ديونها الخارجية، ومن هنا تكمن مشكلة البحث في هذا الموضوع لأن عملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق خطوات تنموية أصبحت مطلباً ملحاً لتتمكن تلك البلدان من الصمود في وجه التحديات العالمية والتكتلات الدولية، وهذا الأمر لن يتحقق ما لم يتم الخروج من مصيدة الديون التي بدأت تستخدم كوسيلة لتقوية حالة التبعيّة بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة.

فروض البحث :

1. إنّ وصول البلاد العربية إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية نتج عن اجتماع مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية.
2. إنّ خطط التنمية لم تكن سبباً في ظهور مشكلة الديون إنما سوء استخدام القروض قد أدى إلى تعثر الدول العربية في سداد ديونها.
3. إنّ تعثّر الدول العربية المدينة في سداد ديونها أدّى إلى تعثر خطط التنمية.
4. إنّ الديون الخارجية انعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان مما أدى إلى تباطؤ النمو وتراجع جهودها التنموية وتسارع عجلة ديونها.
5. إن معالجة المشكلة تتطلب مجموعة من الإجراءات على المستويين المحلي والقومي، لكي تتلاقى مع الإجراءات والتدابير ذات الصبغة العالمية التي إذا ما تحققت مجتمعةً فإنها ستؤدي إلى علاج هذه المشكلة .

طريقة البحث :

سوف يتم البحث في هذا الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لكونهما أفضل المناهج لدراسة الظواهر الاقتصادية، فهذه المناهج تعتمد على جمع المعلومات الكميّة والنوعيّة عن الظاهرة المدروسة ثمّ تحليلها واستنباط أهم مواصفاتها والكشف عن انعكاساتها على الجوانب المقرر دراستها .

إنّ أي مشكلة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية لا يمكن حصر العوامل المؤثرة فيها بعامل أو سبب واحد ، كما أن هذه المشاكل بالذات لا يمكن أن تكون أسبابها داخلية فقط أو خارجية، فكل مشكلة من هذه المشاكل نجد أن هناك عدّة عوامل مجتمعة ساهمت في صياغتها وهذه العوامل منها ما هو داخلي ناتج عن خلل في البيئة الداخلية للمشكلة ، ومنها ما هو خارجي ناتج عن خلل أيضاً في العلاقة ما بين البيئة الداخلية والخارجية.

ومشكلة المديونية الخارجية التي تعاني منها معظم الدول العربية لا تخرج عن هذا الإطار ، فأسبابها متعددة ومتشابكة ، كما أنّ بعضها داخلي وبعضها خارجي، لذلك سنحاول الوقوف عند هذه الأسباب وتحليل دور كل منها في تفاقم حجم الدّيون الخارجية.

أولاً : الأسباب الخارجية لتراكم حجم الديون الخارجية :

1. **دور أزمة النفط في ظهور مشكلة المديونية :**

مع الارتفاع الكبير لأسعار النفط في بداية السبعينات نشأت ظاهرة جديدة أطلق عليها الدكتور فؤاد مرسي **(اقتصاد الائتمان والدّيون)** .(ببلاوي، 2000) إذ زادت قيمة صادرات النفط نتيجة ارتفاع أسعاره من/34.8/ مليار دولار عام 1973 إلى /290.2/ مليار دولار عام 1980 ، مما أدى إلى تكون فائض كبير في ميزان العمليات الجارية للدول المنتجة و المصدرة للنفط ترافق ذلك مع عجز شديد في موازين مدفوعات الدول النامية غير النفطية حيث ارتفع هذا العجز من /10/ مليارات دولار قبل عام 1973 إلى حوالي /20/ مليار دولار عام 1974 مما اضّطرها إلى اللّجوء إلى القروض الخارجية .

2. **ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية :**

مع ازدياد الطلب بشكل كبير على الاقتراض الخارجي من قبل الدول النامية التي أُصيبت بالعجز من جرّاء ارتفاع أسعار النفط حدث ارتفاع كبير في أسعار الفائدة مما أدى إلى عجز هذه الدول فيما بعد عن دفع الفوائد المترتبة على ديونها .

3. **التضخم المحلي :**

إنّ التضخم يؤثر على سعر الصرف للعملة المحلية، حيث تتدهور قيمة العملة مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما وتوضع العراقيل أمام دخول الاستثمارات الأجنبية، وهذا كلّه يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يتزايد عجز الحساب الجاري وعندها ستضطر الدولة لسد العجز إلى الاستدانة الخارجية والبلدان العربية المدينة تعاني من التضخم وهي مشكلة ناتجة عن مجموعة من الإجراءات تبنتها الدول العربية لتغيير البنية الهيكلية لاقتصادياتها، والتي ترافقت بتنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع التنموية أدّت إلى خلق حالة من عدم التوازن ما بين العرض الكلّي والطلب الكلّي .

4. **التضخم المستورد :**

إن مشكلة التضخم المستورد الناتجة عن " مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد دولة ما" (قاضي ، 1992)، قد عانت منها البلدان العربية المدينة بسبب طبيعة العلاقة غير المتكافئة القائمة بين اقتصاديات البلدان العربية المدينة واقتصاديات البلدان الصناعية الرأسمالية ، وذلك بسبب تفاقم عجوزاتها المالية وتخلف قطاعاتها الإنتاجية عن تأمين متطلباتها الغذائية والصناعية ، وهذا أدى إلى ازدياد درجة انفتاحها على الخارج واعتمادها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي مما جعل حساسية هذه الدول لاستيراد التضخم قوية .

وقد توفرت مجموعة من العوامل التي عجلت في انتقال التضخم المستورد إلى هذه البلاد وهي :

أولاً : ارتفاع أسعار الصرف لبعض العملات القوية ، وهو الأمر الذي ينعكس مباشرة في ارتفاع كلفة الواردات فقد تظل الأسعار العالمية للسلعة المستوردة ثابتة ، ولكن نظراً لارتفاع سعر العملة المستخدمة في الشراء فإن تكلفة استيراد السلعة لا بد وأن ترتفع .

ثانياً : ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية من أسواق النقد العالمي ، إذ أن ارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي يعد نوعاً من تضخم التكاليف في المجالات التي تستخدم فيها هذه القروض .

وهذا يعني أن الاستيراد والاستدانة الخارجية هي من أهم قنوات التضخم المستورد .

5. **دور الفساد في تراكم الديون الخارجية :**

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الاقتراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعمّ أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول العربية ، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج ومن ثمّ إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال القريبين منهم.

6. **التّسلح ودوره في تراكم الديون :**

توافرت مجموعة من العوامل التي دفعت الشرق الأوسط إلى تخصيص جزء هام من موارده للجانب العسكري وهذه العوامل هي :

أ- وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي وامتلاكها فكراً صهيونياً توسعياً على حساب الدول العربية، مما وضع هذه الدول في حالة الدّفاع المشروع عن النفس، الأمر الذي تطلب أنفاقاً عسكرياَ ضخماً.

ب- وجود خلافات عربية – عربية وصلت أحياناً إلى حدّ الحرب الشاملة، وذلك إمّا لخلافاتٍ حدود ية أوصراعاتٍ على النّفوذ أو الزّعامة أو لخلافاتٍ شخصية.

ت- بروز مجموعة من الخلافات السياسية والعقائدية بين الدول العربية ودول الجوار، مما أدّى إلى حدوث مواجهات عسكرية محدودة أحياناً وعنيفة أحياناً أخرى.

إنّ هذه العوامل جعلت منطقة الشّرق الأوسط الأكثر إنفاقاً على التسّلح في العالم، وذلك حسب التقرير الذي أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن عن التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط، فقد أشار التقرير والذي نشر في مجلة السياسة الدولية في عددها /133/ لعام (1998)إلى أنّ إجمالي الإنفاق العسكري للدول العربية الأربع (مصر – سوريا – لبنان – الأردن) بلغ حوالي /7/ مليارات دولار أي بنسبة تمثل /٪ 6/ من إجمالي الناتج القومي .

ثانياً:الأسباب الداخلية لتراكم الديون الخارجية :

1. **الانفجار السكاني :**

لقد تزايدت معدلات النّمو السّكاني في العقدين الأخيرين على مستوى الوطن العربي دون أن يرافق ذلك تزايداً في مستويات العمليات الإنتاجية، ونتيجة لذلك فإنّ معدّلات النّمو قد أُصيبت بتراجعاتٍ أخلّت بقيمة الصّادرات والواردات، وتمّ امتصاص الثروات المخصّصة لتنفيذ المشاريع التنمويّة لأنّ هذه الزيادة أدت إلى التهام كل فائض يمكن أن يحدث، بدلاً من توجيهه نحو الادخار والاستثمار .

2. **سوء توظيف القروض:**

فإذا أجرينا مقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول العربية سنلاحظ أنّ الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، بعد أن أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها أما الدول العربية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة، وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة وهذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد .

3. **الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة:**

إنّ هذه السياسة تعطي الأولوية للصناعة في بلادٍ ذات طبيعة زراعية تتطلب كثافة رأسمالية تكنولوجية متقدمة، وهو ما تفتقر إليه تلك الدول، مما اضّطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع وذلك أوقعها في *فخّ المديونية* من جهة، و*فخ التنمية ذات التوجه نحو الخارج من جهة أخرى*.

4. **اتساع الفجوة الغذائية :**

إن الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة أدّى إلى إهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصاديات تلك الدول مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وخاصة مع الازدياد الهائل في عدد السكان مما أجبر تلك الدول على اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الواردات خاصةً وأنّ الفجوة الغذائية العربية بلغت عام 2000 /20/ مليار دولار .(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000).

ثالثاً:تطور حجم الديون الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي :

لقد سجلت الديون الخارجية للدول العربية غير النفطية ارتفاعاً كبيراً خلال العقدين الماضيين ويستدل على ذلك من خلال عبء المديونية الخارجية التي تعاني منها الدول العربية المدينة والتي يمكن حصرها بالدول التالية : **(تونس . جيبوتي . سوريا . مصر . المغرب . عمان . لبنان . الأردن . الجزائر . السودان . الصومال . موريتانيا . اليمن)** .

وللتعرف على حجم الديون الخارجية المترتبة على الدول العربية غير النفطية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي كإحدى أهم المؤشرات التي تم اختيارها لقياس عبء المديونية، فقد تمّ رصد تطور هذه الديون خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 . 2000 وذلك بعد أن تم تقسيم تلك الدول إلى ثلاث مجموعاتٍ هي :

المجموعة الأولى : تضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلاً نسبياً حيث تقل نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها عن/50%/ .

المجموعة الثانية : تضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعاً حيث تتراوح النسبة بين /50 و100%/ .

المجموعة الثالثة : تضم الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عالياً نسبياً (متفاقماً) حيث تزيد نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن /100%/ .

الجدول رقم (1) يوضح حجم الدين ونسبته الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995 . 2000) **مليون دولار**

الدولة	1995			2000			تغير نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الملي الإجمالي
	الدين الخارجي	نسبة الدين إلى ن م إ ٪	عبء المديونية	**الدين الخارجي**	نسبة الدين إلى ن م إ ٪	عبء المديونية	
سوريا	21.318	128.3	متفاقمة	21.272	118.7	متفاقمة	- 9.6
لبنان	1.332	12.0	معتدلة	6.870	41.7	معتدلة	+29.7
الأردن	6.299	93.6	مرتفعة	6.753	81.1	مرتفعة	- 12.5
مصر	31.776	52.6	مرتفعة	27.109	27.8	معتدلة	- 24.8
الجزائر	32.781	79.5	مرتفعة	25.000	46.5	معتدلة	- 33.0
المغرب	22.445	68.0	مرتفعة	16.372	49.8	معتدلة	- 18.2
تونس	10.923	60.5	مرتفعة	11.568	59.5	مرتفعة	- 1.0
السودان	17.603	184.3	متفاقمة	15.938	124.2	متفاقمة	- 60.1
الصومال	2.678	2.210.7	متفاقمة	2.555	2.109.2	متفاقمة	- 101.5
موريتانيا	2.320	219.7	متفاقمة	1.500	152.1	متفاقمة	- 67.6

اليمن	6.217	121.6	متفاقمة	4.935	57.8	مرتفعة	63.8 -
عمان	3.181	23.0	معتدلة	3.555	18.0	معتدلة	5.0 -
جيبوتي	265.3	54.1	معتدلة	400.0	72.9	مرتفعة	18.8 +

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – عام 1997 ، ص 147+ص344.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد – عام 2000 ، ص 248

التقرير الاقتصادي العربي الموحد – عام 2001 ، ص 296 + 279+295.

إن الجدول السابق يوضح لنا نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النسبة تعكس عبء المديونية الخارجية في الدول العربية المقترضة، كما وتشير إلى قدرة اقتصادياتها على تحمل أعباء هذا الدين ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك .

ويلاحظ من الجدول الأمور التالية:

- لقد سجلت تونس زيادة في ديونها الخارجية تقدر بـ /645/ مليون دولار، ويعود ذلك إلى أن الصناعة التحويلية في تونس تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الآلات الضرورية للإنتاج الأمر الذي دفع تونس إلى الاقتراض من الخارج لتأمين هذه المعدات، مما أدى إلى ارتفاع العجز في ميزانها التجاري .
- كما بلغت أعلى هذه الزيادات في لبنان /5,5/ مليار دولار وذلك بسبب انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي وزيادة الاقتراض الخارجي لتغطية تكاليف إعادة إعمار البنية التحتية من كهرباء وطرق ومياه واتصالات كانت قد دمرت أثناء الحرب الأهلية، وخلال مواجهات لبنان للاعتداءات الإسرائيلية على أرضه .
- كما زادت ديون الأردن بنحو /454/مليون دولار، وجاءت هذه الزيادة نتيجةَ لعدم قدرة الأردن على تخفيض وارداته التي ترافقت بضعف في موارده الاقتصادية، الأمر الذي أدخل الأردن في حالة عجز كبير .
- وشهدت ديون جيبوتي ارتفاعا لافتا للانتباه، وذلك بسبب فقرها وضعف مواردها وعدم تنوعها بالإضافة إلى زيادة وارداتها وتراجع صادراتها وضعف إنتاجها المحلي .

كما ويلاحظ من الجدول رقم /1/ انخفاض المؤشر في بقية الدول العربية المقترضة، إذ أنه في عام /2000/ بلغت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية المقترضة /49.9/٪ في حين قدرت عام /1995/ ب /73.3/٪، وبذلك حققت الدول العربية المقترضة نجاحاً في تخفيض نسبة هذا المؤشر بنحو /23.4/٪ عام /2000/ مقارنة بما كانت عليه عام /1995/ ويعود السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل التالية :

1- برامج الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي التي اتبعتها هذه الدول وكان لها أثر إيجابي في استقرارها الاقتصادي الذي حفز جانب العرض من السلع والخدمات، وساعد على ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها .
2- ارتفاع أسعار النفط العالمية وكميات تصديره من هذه الدول.
3- ارتفاع قيمة الدولار الذي تسعر به المبادلات النفطية مقابل العملات الدولية الأخرى

فهذه العوامل تأثرت بها الدول العربية، الأمر الذي انعكس على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع في معظم الدول العربية المقترضة، وكل ذلك ساهم في خفض نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو /23.4/٪ في عام /2000/ .

رابعاً : الآثار الاقتصادية للديون الخارجية :

1) آثار الديون الخارجية على استنزاف الاحتياطيات الدولية :

تكمن العلاقة بين الدين والاحتياطيات الأجنبية في أن مدفوعات خدمة الدين لا تنقطع على مدار العام في حين أن النقد الأجنبي الآتي من صادرات الدولة قد ينقطع لظروف طبيعية أو سياسية وهنا ستلجأ الدولة إلى مخزونها الاحتياطي من العملات الأجنبية للوفاء بالتزاماتها المالية ، وإذا لم تكن متوفرة فإنها ستعرض سمعتها الائتمانية للخطر وهذا ما حدث للديون الخارجية العربية التي امتصت الاحتياطيات الدولية فانخفضت المقدرة الإستيرادية وانحسرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (نعوش ، 1998)، وبناء على ذلك فإن نسبة الاحتياطي تعتبر إحدى المؤشرات التي يستخدمها عادة الدائنون لتحديد قيمة مخاطر الإقراض إلى بلد ما وأهم مؤشر يقيس هذه النسبة هو : نسبة الاحتياطي إلى واردات الدولة من السلع والخدمات ، أي يستحسن أن تكون هذه الاحتياطيات كافية لتغطية تمويل الواردات من السلع والخدمات لفترة تتراوح بين / 3 . 5 /شهور وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (2) يبين الاحتياطات الرسمية للدول العربية المدينة وتغطيتها للواردات بالأشهر /1995- 2000/

(مليون دولار)

الدولة	1995		1996		1997		1998	
	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات بالأشهر	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات بالأشهر	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات بالأشهر	الاحتياطيات الرسمية	تغطية الاحتياطيات بالأشهر
الأردن	428.3	1.6	698.1	**2.1**	1693.2	5.4	1169.0	4.0
تونس	1.624.6	2.6	1965.8	3.2	1978.1	3.2	1850.1	2.8
الجزائر	**2.005.0**	2.4	4235.0	5.6	8047.0	11.9	6846.0	9.6
السودان	163.4	1.8	106.8	1.0	81.6	0.7	90.6	0.6
سوريا	1.343.0	4.0	1709.0	4.6	1624.0	5.4	1860.0	6.7
موريتانيا	85.5	2.8	141.2	3.6	200.8	6.8	202.9	6.8

* باستثناء الذهب المصدر : 1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عام 2000، ص 351 .

2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عام 2001، ص 293+294.

يلاحظ من الجدول السابق أن احتياطيات هذه الدول شهدت انخفاضاً خلال العام 1995 ، كونها لم تعد كافية لتمويل الواردات لثلاثة أشهر على الأقل، ويعود ذلك للأسباب التالية :

1. تزايد الحاجة للنقد الأجنبي لتمويل الواردات الضرورية من السلع الغذائية والاستهلاكية والإنتاجية
2. الزيادات الكبيرة في أسعار واردات هذه الدول .
3. عدم قدرة هذه الدول على زيادة صادراتها بنفس الوتيرة التي تزيد بها وارداتها.

ارتفاع حجم الديون الخارجية وتراكم فوائدها، وبالتالي دفع أعباء هذه الديون المتراكمة التي حان موعد سدادها .

ولكن في السنوات اللاحقة شهدت هذه الاحتياطيات بعض التحسن كما يتضح في الجدول السابق وهذا الواقع يؤكد لنا حقيقة هامة وهي أن للاحتياطيات دور بالغ الأهمية بالنسبة للدولة المدينة كونها تساعد على الحفاظ على الثقة في الإدارة المالية للبلد، وانطلاقاً من هذه الأهمية للاحتياطيات الدولية فلا بد عند إدارتها من إتباع فلسفة استثمار مناسبة حذرة ومربحة في آن واحد وذلك من خلال استثمارها في أشكالٍ قصيرة الأجل تدرُّ عائداً مالياً وذلك أفضل من الاحتفاظ بها في البنوك المركزية على شكل سيولة مما يرتب على ذلك تكلفة الاحتفاظ بها .

2) آثار الديون الخارجية على الدين الداخلي :

إن تراكم الديون الخارجية على البلاد العربية غير النفطية أدى إلى معاناة هذه البلاد في تحمل أعباء هذه الديون المتمثلة بفوائد وأقساط مرتفعة ساهمت بشكل كبير في إحداث عجز خطير في موازينها التجارية وفي ميزانيتها العامة ، الأمر الذي دفع هذه الدول منذ مطلع التسعينات إلى تطوير سوق الاقتراض الحكومي والاعتماد بشكل أكبر على التمويل الداخلي ، فلجأت معظم الدول العربية إلى أدوات الدين العام المحلي المتمثلة بأذونات الخزانة والسندات الحكومية (زكي ، 2000) .

حيث تعتبر هذه الأدوات من ضمن مصادر التمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة .

والدين العام الداخلي يختلف عن الدين الخارجي في أنّه دين قائم في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني إلا أن استخدام بعض الدول لهذه الوسيلة بشكل مفرط لسد عجز الموازنة العامة قد أدى إلى حدوث ما يشبه الانفجار في الدين العام المحلي لهذه البلدان وكان لهذا الأمر نتائج وخيمة أهمها : وقوع هذه الدول بين نارين نار المديونية الخارجية التي تمتص فوائدها وأقساطها معظم مدخرات الدولة المحلية ، ونار المديونية الداخلية التي أدت إلى ارتفاع شديد في مدفوعات خدمة الديون مما أدى إلى إعاقة استثمارات القطاع العام وتراجع بذلك معدل النمو في تلك البلدان .

ويوضح الجدول التالي ارتفاع حدة المديونية الداخلية في جميع الدول العربية .

جدول رقم (3) يبين إجمالي المديونية الداخلية لمجموع الدول العربية خلال الفترة (1999 . 2000)

السنة	الدين العام الداخلي (مليون دولار)	نسبة الدين الداخلي للناتج الإجمالي٪
1999	275.9	56.1
2000	304.0	55.7

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، عام 2001.

إن حجم الدين الداخلي الذي يتضح في الجدول السابق يعكس لنا اتجاه الدول العربية إلى زيادة الاقتراض الداخلي وتقليل الاقتراض الخارجي ويؤيد ذلك زيادة حجم الدين الداخلي للدول العربية بنسبة /10.1%/ مقارنة بعام 1999 في حين انخفض حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بنسبة /4.9%/. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2001)، وبناء على ذلك يمكننا القول أن هناك علاقة عكسية بين وضع التطورات الاقتصادية للدول العربية وموقف مديونياتها الداخلية فقد أظهر عام 2000 أن الدول التي حققت فائضاً في موازنتها العامة استطاعت أن تخفف من عبء مديونياتها الداخلية عبر الاستفادة من هذه الفوائض ، أما الدول التي حققت عجزاً في موازنتها العامة فقد عملت على تمويل هذه العجوزات عبر الاقتراض الداخلي ويستدل من ذلك أهمية معالجة مشكلة المديونية الخارجية التي تساهم بشكل كبير في إحداث عجز خطير في الموازنات العامة للدول العربية .

3) أثر الديون الخارجية على قدرة الدولة على الاستيراد :

تستحوذ الديون على نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المدينة ، وهي بالتالي تشكل إنقاصاً للموارد المالية التي كان من الممكن توفيرها لاستيراد الآلات والمعدات الإنتاجية الضرورية للتوسع الإنتاجي في الدولة مما يساعدها على تنفيذ مخططاتها الإنمائية دون ضغوط خارجية أو حدوث اختناقات تعيق تنفيذ هذه الخطط لذلك أصبحت مسألة العمل على تخفيض مبالغ خدمة الدين مسالة لا تحتمل الانتظار لأن الضغط على الواردات سيجر معه نتائج سلبية على الاقتصاد القومي وخطط التنمية وخاصة عندما يكون الميل للاستيراد كبيراً وأيضاً عندما يضم هيكل الواردات أنواعاً من السلع يصعب الاستغناء عنها مثل المواد الغذائية الرئيسية الضرورية التي شكلت نسبتها /15.1%/ من إجمالي الواردات العربية وقطع الغيار والمعدات الإنتاجية التي تتطلبها الصناعات الوطنية والتي شكلت نسبتها /34%/ وذلك في عام /1999/ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2000) الأمر الذي سيؤثر على قدرة الدولة على التصدير في حال توقف استيرادها ومن ثم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدول الدائنة .

4. أثر الديون الخارجية على الموازنة العامة للدولة :

يمكننا القول أن هناك علاقة قائمة بين عجز الموازنة العامة للدولة في الدول العربية المدينة، وبين المديونية الخارجية لهذه الدول من ناحية أخرى ، والسبب في ذلك أن نسبة كبيرة من عجز الموازنة العامة في البلاد العربية غير النفطية أصبحت تُغطى من خلال الاقتراض الخارجي ، فالعجز في الموازنة يتطلب مزيداً من الاقتراض كما أن الاقتراض أصبح يزيد من عجز الموازنة نظراً لارتفاع مبالغ الفوائد .

ويمكننا أن نذكر رابط آخر بين المشكلتين، ففي السنوات الأخيرة أُجبرت الكثير من الدول العربية كثمن لإعادة جدولة ديونها إلى إتباع سياسة الخصخصة فنجم عن ذلك اضطرار حكومات هذه البلاد إلى بيع الكثير من مشروعات القطاع العام الناجحة التي كانت تدر فوائض مالية ضخمة في هذه الدول وتساهم بالتالي في سد عجوزاتها المالية في كل عام ، ومما زاد الطين بلَّة أن هذه المشروعات بعد بيعها أصبحت معفاة من دفع الضرائب في بعض البلاد لمدة قد تصل لعشر سنوات ، لذلك يمكن القول أن العجز الحادث في الموازنة العامة للدولة والناجم عن تقاعس الحصيلة الضريبية عن مواكبة الإنفاق الحكومي على الخدمات المحلية فإن تسويته تتم من خلال تدبير موارد محلية إضافية ، كزيادة الإصدار النقدي أو زيادة معدلات وحصيلة الضرائب .

أما العجز الحادث في الموازنة النقدية (موازنة النقد الأجنبي) والناجم عن عدم كفاية حصيلة العملات الأجنبية من الصادرات فإن تسويته لابد وأن تتم من خلال الحصول على موارد خارجية (استثمارات أجنبية أو اقتراض خارجي) ففي عقد الثمانيات وهو العقد الذي أشتد فيه تأثير العوامل الخارجية على اقتصاديات البلدان العربية غير النفطية ازدادت مساهمة مصادر التمويل الخارجية ومصادر التمويل المحلية في تمويل العجز في الموازنة، فالأردن في عام 1982 بلغ عجزه المالي الكلي /21.7 % / فتم تمويل /16.8 % / من هذا العجز من مصادر خارجية و/4.9 % / من مصادر تمويل محلية .

وفي سوريا بلغ عجزها /20.9 % / فتم تمويل /11.4 % / من هذا العجز من المصادر الخارجية و/9.5 % / (زكي ،1992) من مصادر التمويل المحلية وهذه الأرقام تشير إلى أن مصادر التمويل الخارجي قد أسهمت في تلك الفترة في تمويل الجزء الأكبر من عجز الموازنات في هذه الدول وكان ذلك سبباً مباشراً في تعقد مشكلة المديونية الخارجية .

5. أثر الديون الخارجية على التضخم :

لا يمكن لنا الإنكار بأن البلاد العربية غير النفطية تعاني من ضغوط تضخمية ناتجة عن عجز مستمر ومتفاقم في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة للعجز الغذائي الذي يرفع دوماً من أسعار ضروريات الحياة ، ولكن إذا أدخلنا أزمة الديون الخارجية في الصورة فسيتضح لنا أن تلك الأزمة قد أججت اشتعال الأسعار والسبب في ذلك أن القروض الخارجية التي تحصل عليها الدولة لحظة انسيابها إلى الداخل وما يأتي في ركابها من سلع وخدمات فإنها تؤدي إلى تهدئة المستوى العام للأسعار ، لأنها تعتبر بمثابة إضافة للموارد الموضوعة تحت تصرف المجتمع لأغراض الاستهلاك والاستثمار بمقدار هذه الأعباء .

ومن هنا تبدأ الديون في التأثير على المستوى العام للأسعار من خلال تأثيرها في العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي ، ويتم ذلك كمايلي :

. عندما يرتفع معدل خدمة الدين (الفوائد + الأقساط) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة ما تمتصه مدفوعات خدمة الدين من النقد الأجنبي الذي يتحقق من الصادرات مما يؤدي إلى إضعاف القدرة على الاستيراد لأن الباقي من النقد الأجنبي بعد دفع أعباء الدين يصبح قليلاً وغير كاف لتمويل الواردات الضرورية التي ترفع أسعارها المحلية مما يؤدي أيضاً إلى نقص المعروض منها وبالتالي ارتفاع أسعارها محلياً .

. إن تزايد أعباء الديون الخارجية يؤدي إلى أضعاف القدرة على الاستيراد كما ذكرنا سابقاً، مما ينجم عنه اختناقات كبيرة في العديد من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بسبب النقص الحادث في عرضها .

6 . أثر الديون الخارجية على الاستثمار :

إن التمويل الخارجي يهدف من جملة ما يهدف إلى تمويل الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية في البلدان العربية، ولكن فيما بعد تبين أن معظم البلدان المثقلة بالديون انخفضت فيها نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي بدلاً من أن ترتفع. (أدوارد، 1993)، وقد تبين أنه وحتى لو استخدم الاقتراض الخارجي في تمويل الاستثمارات الإنتاجية فإن ذلك لا يعني سهولة سداد أقساط الدين وفوائده، لأن قدرة المشروع على سداد أعباء الدين الخارجي تتوقف على توفر عدد من العوامل:

1 . أن يكون المشروع الاستثماري إنتاجي ولا يعاني من مشاكل اقتصادية كالهدر والفساد وسوء الإدارة والتخطيط حتى يكون قادراً على تحقيق العائد الضروري والكافي لسداد أعباء الديون .

2 . أن يكون نوع التمويل وشروطه ملائمة، أي يجب أن لا يرتكز الاعتماد على قروض قصيرة الأجل ومن بنوك تجارية خاصة، وبأسعار فائدة متغيرة ومرتفعة ، مما يزيد من تكاليف هذه المشاريع .

وبناء على ذلك فإن الديون الخارجية تؤثر في الاستثمار من خلال :

تأثيرات الدين الزائد : ويبرز عندما يصبح البلد المدين غير قادر كلياً على خدمة ديونه ، وهنا يصبح سداد الديون (الأقساط والفوائد) خاضعاً للتفاوض بين البلد المدين ودائنيه ، وفي هذه الحالة فإن قيمة السداد تصبح مرتبطة بالأداء الاقتصادي للبلد المدين ، وليس بالشروط التعاقدية التي تم الدين على أساسها ، وهنا عندما يتحسن الأداء الاقتصادي للبلد المدين سيجري امتصاص جزء من المكاسب التي تحققت وذلك لسداد مستحقات الديون المترتبة على البلد المدين .

أي أن عائدات الاستثمار ستكون من نصيب الدائنين في شكل زيادة قيمة دفعات خدمة الدين وليس من نصيب البلد المدين ، أي أن الاستثمار يزيد من الاستهلاك الكلي للبلد المدين ، لأن الدين المتراكم سابقاً يصبح كضريبة على الإنتاج المحلي والمستقبلي مضعفاً بذلك الحافز على الاستثمار ومشجعاً هروب رأس إلى الخارج بالإضافة إلى ما تسببه الديون الخارجية في زيادة في نسب التضخم وتقليل القيم الحقيقية للعملات الوطنية مما يشجع رؤوس الأموال المحلية هذه على الهجرة إلى الخارج فينتج عن ذلك مشكلات اجتماعية خطرة ناجمة عن زيادة معدلات البطالة وتسريح العمالة .

خامساً . الآثار الاجتماعية للديون الخارجية :

إن الآثار السلبية للديون الخارجية في الدول النامية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط ، وإنما تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية، فالدول العربية التي كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم بالأساس على تحكم الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية من قبل نجدها تتحول تحولاً جذرياً من خلال تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية ، الأمر الذي سيرتب على تبني هذه البرامج مجموعة من الآثار السلبية على أفراد المجتمع والتي يمكن إيجازها بمايلي :

1. إن تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي تتطلب تنازل الدولة عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية لأن هذه البرامج تستند إلى إعطاء قوى السوق الدور البارز في الحياة الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي ولترتكز الدولة بذلك على تحالف الشرائح الغنية من التجار والكومبرادور .(زكي،1993)،الذين ينفذون سياسات اقتصادية بعيدة كل البعد عن مصالح أفراد المجتمع . 2 . إن تطبيق هذه البرامج يتطلب إجراء تخفيض كبير في بند النفقات ذات الطابع الاجتماعي وبخاصة فيما يتعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية، وهنا فإن صندوق النقد الدولي يرى أنه من الأفضل الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة، من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها على الأقل.
3. تخفيض الأجور ووضع حد أقصى لها أو تجميدها، وإلغاء الوظائف والوظائف الشاغرة والمؤقتة وتجميد التعيين وفصل الزائدين عن الحاجة.
4. وبما أن الكسب من العمل يمثل المصدر الرئيسي لغالبية الأفراد فإن حرمانهم من فرصة العمل هذه ينتج عنه استفحال البطالة وتفاقم حدة الفقر، وإحداث المزيد من الاختلالات في توزيع الدخل وتعاظم الهوة بين طبقات المجتمع فأغلب الدول العربية التي لجأت إلى تطبيق هذه البرامج تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية قد عانت من معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها السياسي والاجتماعي.
5. ومن الآثار الاجتماعية لهذه البرامج زيادة أسعار مواد الطاقة وبخاصة تلك التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي، والاقتراب من الأسعار العالمية لها ، فضلاً عن زيادة رسوم الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والبريد .

وفيما يتعلق بالتعليم والخدمات الصحية والطبية فإنه من المطلوب زيادة الرسوم عليها ، وإعادة النظر في فلسفة التعليم المجاني وبالذات الجامعي وهذا من شأنه أن يزيد من أعباء المعيشة .

6. زيادة فئات بعض الضرائب غير المباشرة وبالذات على السلع الضرورية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية واستحداث ضريبة المبيعات (أو ضريبة القيمة المضافة) إن لم تكن موجودة.

الاستنتاجات والتوصيات:

1 . بعد هذا العرض لآثار الديون الخارجية على الاقتصاديات العربية يمكننا القول أن المديونية الخارجية أصبحت السمة المالية الأساسية لمعظم البلدان العربية .

2 . إن هذه الديون أثرت بشدة على موازين المدفوعات في هذه الدول لأن خدمتها تغترف من الصادرات التي كان من المفترض أن تصب حصيلتها في مشاريع تنموية .

3. إن هذه الديون انعكست سلباً على الفئات الفقيرة التي تشكل الغالبية في تلك المجتمعات وذلك بسبب البرامج التصحيحية التي تقترحها الجهات الدائنة وصندوق النقد الدولي مما أدى إلى زيادة البطالة وتردي مستوى معيشة السكان .

4 . إن الاستمرار في طريق الاستدانة أو تجاهل هذه المشكلة قد يكون مدمراً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولتجنب ذلك نقدم بعض المقترحات والتوصيات التي ربما نستطيع من خلالها وضع العصي في عجلات الديون ووضع حد لتطورها وذلك من خلال اقتراح مجموعة من الإجراءات على عدة مستويات وأهمها :

أ . على المستوى القطري :

لابدّ من إتباع منهج تنموي يرتكز على معالجة العجز وفي الوقت نفسه نضمن الاستمرار في طريق التنمية لأن علاج مشكلة الديون يجب أن لا يكون على حساب التنمية ومن هذه الإجراءات ترشيد الإنفاق العام . تحديد أولويات الإنفاق العام . مواجهة الاختلال التجاري . تصحيح اختلال الهيكل الإنتاجي أي (إنجاز البنى الهيكلية التحتية للاقتصاد الوطني سواء كانت بنى مادية أو اجتماعية).

ب . على المستوى القومي :

لابدّ من تمتين التعاون العربي البيني بإقامة مشاريع ومناطق صناعية حرة مشتركة وزيادة التبادل التجاري تمهيداً لإنشاء سوق عربية فاعلة.

ج . على المستوى العالمي :

لابدّ من إعادة النظر في سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي القائمة على تأمين مصالح الدول الدائنة وضمان تدفق الأموال إليها على أن تتبنى بدلاً عن ذلك مجموعة من البرامج التي هدفها بالدرجة الأولى المعالجة الموضوعية والإنسانية لمشكلة الديون الخارجية واعتبار سياسة إلغاء الديون أو جزء كبير منها من صلب تلك البرامج قبل تفجر أزمة المديونية في وجه الدول الدائنة والمدينة.

خاتمة :

وبذلك يمكننا القول أن أخطر آثار الديون الخارجية تتمثل في شلل جهود التنمية وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية وسياسية في الدول التي أصبحت أسيرة لديونها الخارجية، وفي تعميق تبعيتها للجهات الدائنة وإلى تعرضها إلى نوع من الإرهاب المالي الدولي والذي يهدف إلى إخضاع القرارات السياسية والاقتصادية لهذه الدول لنوع صارم من الرقابة والتدخل في الشؤون الداخلية تحت وطأة تفاقم مديونيتها الخارجية ومن ثم تفاقم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، ويبدو ذلك واضحاً في حالات الدول التي تضطر إلى طلب إعادة جدولة ديونها الخارجية،

لذلك أصبح من الضروري صياغة سياسات جديدة تؤسس المناخ الملائم للدول العربية المدينة للتصدي للانعكاسات السلبية لهذه التحولات من فقر وتهميش وتبعية وارتهان للمؤسسات المالية الدولية .

المراجع :

.....

1. الحوراني ، أكرم ، 1997 . النقود . الطبعة الأولى ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق.
2. إدوارد ، ديور نيشتاين ، 1993 . أثر الدين الخارجي على الاستثمار . بحث مقدم في إطار ندوة الديون الخارجية ، دمشق ، سورية .
3. ببلاوي ، حازم ، أيار 2000– النظام الاقتصادي المعاصر – الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .
4. زكي ، رمزي ،2000 . انفجار العجز . الطبعة الأولى ، دار المدى ، دمشق ، سوريا .
5. زكي ، رمزي ، 1985 . القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية . الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي ، القاهرة .
6. زكي ، رمزي ، 1992 . الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث . الطبعة الأولى ، سينا للنشر ، القاهرة ، مصر .
7. نعوش ، صباح ، 1998 . أزمة المالية الخارجية في الدول العربية . الطبعة الأولى ، دار المدى ، دمشق . سوريا .
8. هيلان ، رزق الله ، 1998 . مقدمات اقتصادية لعصر لاينتهي . الطبعة الأولى ، دار الحصانة ، دمشق سوريا .

التقارير :

جامعة الدول العربية . التقرير الاقتصادي العربي الموحد . لعام 1997 .

جامعة الدول العربية . التقرير الاقتصادي العربي الموحد . لعام 2000 .

جامعة الدول العربية . التقرير الاقتصادي العربي الموحد . لعام 2001 .

المجلات :

1) صندوق النقد الدولي . مجلة التمويل والتنمية . يونيو 1991.

2) معهد الإنماء العربي . مجلة الفكر الاستراتيجي . بيروت ، يناير ، 1993 .

3) مؤسسة الأهرام –مجلة السياسة الدولية –مصر، 1998،العدد/133/.

4) قاضي ، أسامة ، إبريل 1992 . المديونية العربية والتضخم المستورد . مجلة الوحدة ، العدد /91/ المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، المملكة المغربية .